

الحق بالتعلم بوصفه حقاً جماعياً: جامعة عربية في إسرائيل! التحديات والعقبات والإحتمالات

د. نهاد علي

اكاديمية الجليل الغربي وجامعة حيفا- رئيس قسم المجتمع العربي بمؤسسة صاموئيل نئمان التخنيون
NohadAli@univ.haifa.ac.il

د. رماء دعاس

باحثه ومحاضرة في التربية- كلية القاسمي للتربية
rimaajd@gmail.com

المخلص:

تحمل فكرة إنشاء جامعة عربية في دولة إسرائيل الكثير من الخلافات في الرأي سواء داخل المجتمع العربي أو داخل المجتمع اليهودي بشكل أساسي والمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة حيث تتال الفكرة معارضة كبيرة. وترى الغالبية العظمى من الجماهير العربية إن إنشاء جامعة عربية يمثل محاولة لخدمة المواطنين العرب في إسرائيل وتعزيز مكانتهم وحماية هويتهم وثقافتهم ووجودهم. وايضاً نرى اجماعاً واسعاً عند النخب الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الأكاديمية التي تدرس في الاكاديمية الإسرائيلية على ضرورة وجود جامعة عربية كأحد اهم الحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل. ويرى مؤيدو إقامة جامعة عربية بحثية على انها الرد على سياسات التهميش والإقصاء القومية والثقافية التي يعاني منها الطلاب العرب في الحيز الأكاديمي بينما يدعي المعارضون بان اقامتها ستشكل عائقاً امام اندماج الخريجين في سوق العمل الإسرائيلي وستزيد من العزلة والتهميش وستشجع العرب على التطرف والعدائية للدولة الإسرائيلية.

تناقش هذه المقالة البحثية رؤية إنشاء جامعة عربية: الحواجز والعقبات التي تواجهها، وعدم المساواة في الحقوق الأكاديمية، والطريقة التي يمكن بها تحقيق هذا الحلم. تتناول هذه المقالة أيضاً ثلاثة ظواهر هي: ظاهرة "أردنة" التعليم العالي اي الدراسة العليا في الأردن، وظاهرة "فلسطينة" التعليم العالي اي الدراسة العليا في فلسطين وتدويل التعليم العالي اي الدراسة العليا في الدول الغربية وغيرها، وتستعرض الدراسة أحدث المعطيات عن التعليم العالي لدى العرب- الفلسطينيين في إسرائيل.

الكلمات الرئيسية: الجامعة العربية، بنية الثقافة العربية، الأقلية القومية العرقية، التمييز القومي، التهميش، البنية السياسية الإسرائيلية

المقدمة:

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت في ذلك عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من مصادر القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره بتمكين وتقوية الحقوق الأخرى. فبدون التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يعرف حقوقه الأخرى ولا أن يميز حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق. حيث أن خصوصية الحق في التعليم تنبثق للشخص أو لأوليائه أمره الحرية في اختيار نوع التعليم الذي يلائمه، وتتيح للأفراد والجماعات إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة تتوافق مع توجهاتهم الدينية والفكرية على أن تخضع لمعايير دنيا من الرقابة والمتابعة من قبل أجهزة الدولة (علاونة، ٢٠١٦).

لقد سلطت التغيرات والتطور الحاصل في العلوم والتكنولوجيا في العقود القليلة الماضية الضوء على أهمية التعليم بوصفه مورداً "ذا قيمة عالية". ويعتبر التعليم العالي بمثابة "ميزة" توفر للفرد وضع اجتماعي أفضل والمزيد من الفرص في الحياة (على سبيل المثال، Ali, 2013؛ علي ودعاس، 2018). يوفر التعليم العالي مكانة شخصية وجماعية ويعزز القدرة على رفع المكانة الاجتماعية (Boliver، ٢٠١٧؛ Ali، 2013؛ علي ودعاس، ٢٠١٨؛ Thompson & Simmons، 2013؛ Marginson، 2008). ويتوقع أن يصل الأشخاص الذين يحصلون على تعليم عال في البلدان ذات الفرص المتكافئة إلى سلسلة من الإنجازات، ومن بين تلك الإنجازات الحق في تكافؤ فرص العمل والاندماج في نظام التعليم العالي (Boliver، 2017؛ Connor، 2002، 2003؛ Connor، Tyers، Modood & Hillage، 2004).

يعتبر "التعليم العالي" قيمة هامة وأساسية لدى الأقلية العربية في إسرائيل (Arar & Haj-Yehia، 2016؛ علي ودعاس، ٢٠١٨). ويعد التعليم أداة للحراك الاجتماعي، فضلاً عن دوره في رفع القيمة الاجتماعية والسياسية، وتحسين الوضع الاقتصادي النسبي للسكان العرب (علي ودعاس، ٢٠١٢). وذهب الحاج (Al-Haj، 2012) إلى أن السلطات الإسرائيلية تنظر للقضية من وجهة نظر "نظرية الصراع"، القائلة بأن التعليم أداة تستخدمها مجموعة مهيمنة لتسيير الجماهير ولتصنيع ثقافتها؛ وبالتالي فهي وسيلة للحفاظ على القيم والمعايير المقبولة على المجموعة المهيمنة في حين أن العرب في إسرائيل يعتمدون "نظرة إيجابية"، حيث ينظر العرب إلى التعليم باعتباره "وسيلة لتمكين الأقليات" (ص ٢١٥) (Al-Haj، 2012).

وقد توفر إسرائيل حالة مثالية لدراسة التعددية الثقافية في المجتمعات ذات التصدعات الداخلية العميقة، لأنها تنقسم بشدة بناء على قضايا اجتماعية عرقية قومية ودينية وغيرها. ويعتبر الحاج (٢٠١٢) إن التصدع القومي هو الأعمق، حيث أن العرب في إسرائيل ينتمون للشعب الفلسطيني من جهة، وهم مواطنون في دولة إسرائيل من جهة أخرى. وهؤلاء العرب معزولون تماماً عن اليهود فهم لا يتمتعون بتقاسم السلطة ويعانون من التمييز في الميزانيات العامة والتعيينات، وكذلك في التوظيف في القطاع الخاص (Al-Haj، 2012).

تعتبر الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل أقلية اصلاوية متجذرة لها كيانها المتميز وطنياً- دينياً- لغوياً وهو كيانٌ منفصل عن الاكثريّة المسيطرة بشكل واضح المعالم؛ فهم أقلية غير مندمجة ومعارضة لنظام الحكم، وولاءهم للنظام مشكوك فيه من قبل الاكثريّة اليهودية. إنهم يتعرضون للتمييز، لكنهم لا يقبلون وضعهم الحالي على أنه مصيرهم المحتوم ويخوضون كفاحاً من أجل تغيير وضعهم فيما يتعلق بالمساواة داخل إسرائيل. وبسبب هذا التصدع القومي المتصاعد والصراع بين العرب واليهود (فيما يتعلق بالموارد مثلاً)، أشار الحاج (٢٠١٢) إلى أن التعليم يُحسّن حياة بعض العرب الفلسطينيين؛ ومع ذلك، فإن الغالبية منهم ليسوا قادرين على التغلب على العقبات واجتياز الحواجز التي تعترض التقدم ومواجهة القصور والنواقص في جهاز التعليم بحد ذاته (Al-Haj، 2012).

يشكل السكان العرب في إسرائيل حوالي ٢٠٪ من مواطني الدولة وحوالي ٢٦٪ من الفئة العمرية المرشحة للانتحاق بالتعليم العالي (٢٠-٢٤). ومع ذلك وعلى الرغم من الاتجاهات المتزايدة نحو التعليم العالي في السنوات الأخيرة فإن نسبة التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي لا تزال منخفضة بشكل ملحوظ، حيث يشكل العرب ١٣٪ فقط من جميع الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في

إسرائيل، وحوالي ١٦٪ من الطلاب في التعليم فوق الثانوي في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٥). في عام ٢٠١٥، كان الطلاب العرب يشكلون ١٤٪ من طلاب الشهادة الجامعية الأولى (لقب أول - البكالوريوس) - ٣٣,٥٠٠ طالب - نصفهم تقريبا في الجامعات، بما في ذلك الجامعة المفتوحة. هذا الرقم يشكل زيادة بنسبة ١٪ مقارنة مع العام الجامعي ٢٠١٤ لكل من البكالوريوس وباقي الدرجات العلمية (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق باللقب الأول، فإن هذه النسبة بقيت نفسها في عام ٢٠١٦ كما كانت في عام ٢٠١٥، حيث كان العرب يشكلون ١٣٪ من الطلبة الذين يدرسون في الجامعات (١٦,٨٧٨ طالبا)، و٨٧٪ يهود (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦). وبالنسبة لطلاب اللقب الأول في الجامعات، في العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٤، كان ٩,١٪ من الطلاب من العرب، ٩٠,٩٪ من اليهود، وهذه النسبة لم تتغير بشكل كبير في عام ٢٠١٦، بواقع ٩,٤٪ من العرب مقابل ٩٠,٦٪ من اليهود. وعلى الرغم من ارتفاع الوعي بقيمة التعليم العالي بين العرب، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، ولا سيما بين الإناث، فإن هذا التوجه لا يزال منخفضا.

وتعكس هذه الأدلة والبيانات الرحلة الطويلة التي يعشها الطالب العربي، وهي محفوفة بالصعوبات والتناقضات: الرغبة في التعليم العالي من ناحية، وعدم وجود استجابة مناسبة من مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية للعرب الذين يتقدمون بطلبات التحاق لهذه المعاهد. وتظهر الصعوبات في أربع مراحل، كل مرحلة تؤثر على المرحلة التي تليها: (١) التعليم قبل الجامعي في الوسط العربي، و (٢) محاولة الانخراط بالتعليم العالي (الالتحاق وتلبية متطلبات القبول)، و (٣) عملية التعلم والحصول على التعليم (صعوبة التكيف والتأقلم والتميز في المؤسسات الإسرائيلية)، و (٤) المرحلة الأخيرة: ما بعد الحصول على درجة علمية أكاديمية (صعوبات الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي).

ويمكن الحديث عن ظواهر أخرى في هذه المراحل تميز التعليم العالي بين العرب نتيجة لكل هذه الصعوبات، التي يطلق عليها "الاردنة اي الدراسة في الأردن" و "الفلستنة اي الدراسة في فلسطين" و "تدويل التعليم اي الدراسة في دول العالم". وتشمل الصعوبات الأخرى في التعليم العالي المعوقات التي يواجهها المحاضرون العرب في الترقية داخل الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية ودخول هذه الأوساط في المقام الأول، حيث لا يزال عدد المحاضرين العرب في المؤسسات الإسرائيلية قليلاً نسبياً (الكنيست ١٨، ٢٠١١؛ 'Ali, 2013).

ونتيجة لتعمق التصدع القومي واستمرار الصراع على توزيع الموارد، فإننا نرى أن نظام التعليم العالي الإسرائيلي لم يستجيب ولم يتهيأ على نحو ملائم لمواجهة الصعوبات التي تواجهها الأقلية العربية التي تسعى إلى الحصول على تعليم عال. وعلى ضوء ذلك، فأنا نطرح من خلال هذه الورقة مقترح حل ، يمكن أن يساعد على تذليل الصعوبات والعقبات التي يواجهها الطلاب العرب في الحصول على شهادة جامعية في إسرائيل. إننا نقترح إنشاء جامعة عربية بحثية. هذا الطرح يمكن أن يكون أيضا بمثابة حل للبطالة عند المحاضرين العرب، مشاكل اندماجهم في الجامعات الإسرائيلية، مشاكل حراكهم المهني والاداري في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. هذه الجامعة المقترحة ستكون مؤسسة أكاديمية للمتحدثين باللغة العربية في إسرائيل، على أن تكون أيضا جامعة بحثية توفر للطلاب العرب المؤهلات اللازمة لتحسين مكانتهم في سوق العمل الإسرائيلي، فضلا عن تأهيل المحاضرين والباحثين العرب. بالإضافة إلى ذلك ستلبي احتياجات الطالبات العربيات اللواتي يحرمن من استمرار مشوارهن الأكاديمي بسبب قيود العادات والتقاليد والحرث الذي تفرضه البنية الثقافية التقليدية على سفر الفتاة العربية وسكنها في المدينة اليهودية (علي ودعاس، ٢٠١٧ ؛ 'Ali & Da'as, 2016).

في هذه الورقة، سنستعرض أولا العقبات التي يواجهها الطلاب العرب الراغبون في الحصول على التعليم العالي ونقدم أحدث المعطيات حول هذا الموضوع ثم نعرض بتوسع الحل المقترح والعقبات التي تواجه محاولة إنشاء جامعة عربية.

خلفية تاريخية للأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل

إثر قيام دولة إسرائيل، غادرت النخبة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية أو طردت من بلدها، وكذلك الحال بالنسبة للطبقات المتعلمة والوسطى. وكان معظم الذين بقوا من سكان الريف غير المتعلمين ومن الطبقة الدنيا (علي، 1998، Al- 2004؛ Haj, 2003, 2012) وأصبحوا أقلية منعزلة وضعيفة ومستبعدة، حيث بلغ عدد أفرادها في عام 1948 حوالي 156000 نسمة. واليوم، يبلغ تعداد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل حوالي 1432000 شخص (لا يشمل القدس الشرقية وهضبة الجولان التي احتلت عام 1967) (الجهاز المركزي للإحصاء، نيسان / أبريل، 2016).

لقد خاض المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل وما زالوا يخوضون نضالاً من أجل المساواة في الحقوق مع اليهود: مخصصات الموارد والأراضي (سياسة الحكومة لتخطيط استخدام الأراضي منحازة بشكل واضح لصالح الأغلبية اليهودية)، وإنشاء المشاريع الاقتصادية وتنمية المناطق الصناعية في مناطق مأهولة بالعرب (لا تستثمر الحكومة في هذه المناطق بشكل فعلي).

لا تأخذ الحكومة الأقلية العربية واحتياجاتها بعين الاعتبار في توزيع ميزانيات الدولة، ولا سيما ميزانية التعليم، حيث أن التمييز بين المدارس العربية واليهودية واضح جداً، ومخصصات الميزانية للسلطات المحلية غير متكافئة. هذا التمييز يتضح في كل مجال، لا سيما في إنشاء المشاريع الاقتصادية في البلدات العربية والاستثمار فيها، وقد أدى ذلك إلى حالة يعيش فيها جزء كبير من الأقلية العربية في إسرائيل على حافة الفقر وترتفع بينهم نسبة البطالة ويلاحظ انخفاض مستوى التعليم، ما أدى إلى وجود حالة دائمة من التوتر بين الأقلية العربية والحكومات الإسرائيلية المختلفة (Hasson, 2006). وتتعاكس هذه الظروف على التعليم العالي بين أبناء الوسط العربي.

معوقات التعليم العالي في الوسط العربي

هناك وعي متزايد بين العرب بأهمية التعليم العالي كما يتضح من معدل المتقدمين للدراسة ومعدل الطلاب المقبولين ونسبة الذين يهنون جميع الدرجات ويحققون جميع المناصب الأكاديمية (علي ودعاس، 2018). ومع ذلك، فإن الطريق أمام العرب في نظام التعليم العالي غالباً ما يكون محفوفاً بالعقبات التي تبدأ من اللحظة الأولى للتفكير بالدراسات العليا، ثم في القبول والنجاح في الدراسة، والاستمرار في الحصول على الدرجات العلمية المتقدمة (الماجستير والدكتوراه) إلى اندماجهم مستقبلاً في سوق العمل الإسرائيلي في وضع يتناسب مع تعليمهم (علي ودعاس، 2018). وتناقش هذه العقبات فيما يلي.

أ. نظام التعليم في إسرائيل

تنتمي جميع المدارس في إسرائيل إلى النظام التعليمي الإسرائيلي (أبو عصب، 2007). وتدار المدارس اليهودية من قبل مدراء يهود وتُدرس باللغة العبرية أما المدارس العربية فتدار من قبل عرب ولغة التدريس هي اللغة العربية، ولكن المدارس خاضعة للنظام التعليمي الإسرائيلي في كل الجوانب الإدارية (بما في ذلك التمويل) والمناهج (أبو عصب، 2007؛ Da'as, 2017).

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على النظام التعليمي في الوسط العربي على مر السنين، إلا أنه يبقى أقل تقدماً من النظام التعليمي اليهودي (أبو عصب وأفيشاي 2007؛ Abu-Saad, 2006; 2015). وتظهر البيانات التي تقارن بين النظم التعليمية العربية واليهودية وجود عدم المساواة في الموارد وتمييز في الميزانيات وتأخر في تطوير برامج التعلم والمحتوى في مدارس الوسط العربي (أبو عصب، 2007؛ Shapira, Arar & Azaiza, 2011). هذا التمييز ملحوظ أيضاً في نصيب كل طالب من المخصصات، وهناك فجوة كبيرة في المدخلات التعليمية مثل البرامج التي تدعم التلاميذ الضعفاء والمكتبات المدرسية وخدمات الاستشارة المجانية (أبو عصب، 2007). وعلاوة على ذلك، توصلت الدراسات الحديثة إلى أن مديري المدارس العرب يمتلكون مهارات استراتيجية أقل من نظرائهم اليهود (مثل القدرة على وضع رؤية إستراتيجية والقدرة على حل المشاكل) (Da'as, 2017).

من المتوقع أن تعيق هذه الظروف الحصول على درجات كاملة في امتحانات شهادة القبول في الجامعات (البجروت)، وكذلك فإن معظم المدارس العربية لا تشجع الطلاب على التفكير المستقل أو الناقد وتميل إلى أسلوب التدريس "التلقيني"، حيث يستمع الطالب فقط لما يقوله المعلم ويحفظ المعلومات وبذلك تعد عملية ذهنية غير واعية. تشكل هذه الظروف عائقاً كبيراً أمام الطلاب العرب الذين يسعون للحصول على التعليم العالي، ولذلك فإن معدل الحصول على البجروت بين طلبة المدارس الثانوية العربية منخفض نسبياً مقارنة بالسكان اليهود (٤٥٪ مقابل ٥٦٪ في عام ٢٠١٥)، وكذلك نسبة الطلبة الحاصلين على شهادة البجروت الذين يرون أنها غير مناسبة للقبول في الجامعات (٣٦٪ مقابل ٤٨٪ في عام ٢٠١٥) (مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢).

ب. الوضع الاقتصادي العربي

لم يتم الاقتصاد العربي منذ عام ١٩٤٨ على أساس مبادئ الرأسمالية أو الصناعة، فقد غادرت النخبة العربية السياسية والاقتصادية والطبقة الوسطى البلاد رغماً عنها في معظم الأحيان. وبالتالي اضطر السكان الباقون إلى الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي من نقطة انطلاق متدنية (Abraham Foundation Initiatives, 2013).

وضع العمالة والفقير

لا تزال نسبة البطالة في صفوف العرب الفلسطينيين في إسرائيل أعلى بكثير منها بين اليهود، حيث أن معدل المشاركة في القوى العاملة بين المواطنين الفلسطينيين - والتي تبلغ حوالي ٢٠٪ - من بين أدنى المعدلات في العالم. ولا يزال المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل بصفة عامة، والنساء الفلسطينيات بصفة خاصة، يشكلون نسبة منخفضة بشكل غير متكافئ من موظفي جهاز الخدمة المدنية، أكبر الجهات الموظفة في إسرائيل (ويشكل العرب ٦ في المائة من موظفي جهاز الخدمة المدنية). وهذا على الرغم من الجهود الإيجابية المبذولة في مجال التشريعات الرامية إلى زيادة تمثيل الأقلية العربية والمرأة العربية بشكل خاص في جهاز الخدمة المدنية (عدالة، ٢٠١١) وبهذا يبدو أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في التشريعات، بل في تنفيذها. في عام ٢٠١٣، بلغ معدل البطالة العام في إسرائيل ٦,٢٪ من القوى العاملة، في حين بلغ معدل البطالة بين المواطنين العرب في نفس العام ٩,٤٪. ونشهد حالياً معدل بطالة مزعجاً في التجمعات العربية في النقب، حيث تتراوح الأرقام بين ٣٢٪ و ٣٧٪.

هنالك اختلافات بين الوسط اليهودي والعربي في نسبة الأسر ذات المعيل الواحد: ففي عام ٢٠١٢، كانت ٣٥٪ من الأسر في إسرائيل لها معيل واحد، مقابل ٤١,٧٪ من الأسر العربية، وبناءً على ذلك كانت ٤٤,٤٪ من الأسر في إسرائيل لديها مصدران للدخل أو أكثر، مقابل ٣٥,٧٪ من الأسر العربية. وهكذا، فإن ظاهرة توظيف أحد الزوجين فقط أكثر انتشاراً في المجتمع العربي منه في المجتمع الإسرائيلي ككل. وترسم الفجوة في معدلات المشاركة في القوى العاملة نفس الصورة: ففي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة مشاركة النساء العربيات (في الفئة العمرية ٢٥-٦٢ سنة) ٣٤,٨٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة ب ٧٧,٩٪ للرجال العرب و ٨٢,٧٪ بين النساء اليهوديات. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة عالية من النساء العربيات يعملن بدوام جزئي: ففي عام ٢٠٠٩، كان حوالي ٤٤,٨٪ من النساء العربيات يعملن في وظائف بدوام جزئي مقابل ٢٩,٦٪ من جميع النساء في إسرائيل؛ و ٣٢٪ منهن يعملن في هذه الوظائف رغماً عنهن لعدم وجود بديل.

إضافة لما ذكر، هناك اختلافات بين المجتمع العربي واليهودي في نسبة الأسر العاملة التي تعيش تحت خط الفقر: ففي عام ٢٠١٢، من بين جميع الأسر الفقيرة في إسرائيل (حسب إجمالي الدخل قبل مدفوعات التحويل والضرائب)، كانت نحو ٤١,٧٪ من الأسر بمعيل واحد و ١٠٪ كان لها معيلان، مقابل ٥١,٥٪ من الأسر الفقيرة في الوسط العربي التي لها معيل واحد و ١٠,٧٪ لها معيلين أو أكثر، وهذا يعني أن الأسر الفقيرة لدى السكان العرب تشمل نسبة أكبر من الأسر العاملة. وفي هذا السياق، يلاحظ أن متوسط الأجر في المجتمع العربي منخفض بالمقارنة مع نظيره في المجتمع اليهودي، وقد يكون هذا أحد أسباب ارتفاع نسبة الأسر العاملة في المجتمع العربي التي تعيش تحت خط الفقر (Levy, 2015).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرأي القائل بأن معدل المواليد بين المواطنين العرب أعلى من معدل باقي السكان لم يعد يصلح كمبرر لأن معدل المواليد بين العرب قد انخفض بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين وقد تساوى مع اليهود في ديسمبر ٢٠١٦. وهناك مؤشر موثوق على مدى خطورة الوضع في استطلاع مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام ٢٠١٥، حيث ذكر ٦٦,٥٪ من المواطنين العرب الإسرائيليين أنهم يشعرون بأنهم جزء من مجموعة ضعيفة أو مهمشة إلى حد ما، مقابل ٢٨٪ فقط من اليهود (ميعاري، ٢٠١٥) ^١. وعلاوة على ذلك، فإن التجمعات والقرى العربية تمثل نسبة كبيرة في أدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع (عدالة، ٢٠١١). ولم تتخذ الحكومة الإسرائيلية أية إجراءات فعالة أو حتى كافية للتصدي لظاهرة الفقر النسبي والمطلق عند المواطنين العرب-ال فلسطينيين في إسرائيل.

وحتى عندما يتم إطلاق مبادرات لخطط تنموية تعود بالفائدة على المجتمع العربي-ال فلسطيني، مثل "الخطة المتعددة السنوات"، فإنها لا تنفذ بشكل حقيقي أو تنفذ بشكل جزئي أو تدريجي أو لا تنفذ على الإطلاق (عدالة، ٢٠١١؛ غرة، ٢٠١٣). إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي (مثل الفقر والبطالة) في المجتمع العربي صعب: من الصعب على المواطنين العرب دفع نفقات التعليم، وفرصهم قليلة في الحصول على المنح، ويواجهون صعوبة في العثور على وظائف في السوق الخاص للمساعدة في تمويل نفقات دراستهم.

ت. امتحان البسيخومتري

الدخول إلى الجامعة في إسرائيل مرهون بامتحان البسيخومتري (امتحان القبول للجامعات الإسرائيلية). هذا الامتحان يمثل الثقافة الإسرائيلية-اليهودية المهيمنة وبذلك تحول الدخول للجامعة مرهون بتقافة الآخرين، وعليه فإن الامتحان البسيخومتري اصبح عقبة بارزة أمام نجاح الطلاب العرب وقبولهم بالجامعات، فهناك اختلافات بين المواد المدرسة في المدارس الثانوية العربية ومحتوى هذا الامتحان، وبين لغة الامتحان، وهي اللغة العربية الفصحى، أي اللغة التي لا يتحدث بها الطلاب.

إن امتحان البسيخومتري مصمم بشكل يناسب الثقافة اليهودية الإسرائيلية بشكل خاص، وهو يتضمن مواضيع تدرس بشكل غير كافٍ أو لا تدرس على الإطلاق في المدارس العربية. وهناك فجوة تبلغ حوالي ١٠٠ نقطة بين معدلات العرب واليهود في هذا الامتحان لصالح اليهود. ونتيجة لذلك، يضطر الطلاب العرب إلى خفض توقعاتهم وعدم دراسة التخصصات التي يطمحون لها مثل الطب أو القانون. وعلاوة على ذلك، فهناك عقبة اللغة حيث يحتوي امتحان البسيخومتري على أجزاء بالعبرية والإنجليزية، وفي المدارس العربية يتم تعلم اللغة العبرية كلغة ثانية واللغة الإنجليزية كلغة ثالثة.

هذه العوائق أدت إلى زيادة في نسبة الرفض (عدم القبول للجامعة) من الجامعات في دراسة اللقب الأول (البكالوريوس) بين الطلاب العرب في إسرائيل مقارنة مع اليهود، ففي العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ على سبيل المثال، بلغت نسبة الرفض هذه ٢,٥٪ (٤٦,٥٪ منهم عرب و١٨,٨٪ يهود) (علي ودعاس، ٢٠١٨).

ث. عدم الالتحاق بالتعليم العالي

عدم الالتحاق بالتعليم العالي في السنتين الأوليتين بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية وضعف الاندماج في المجتمع الإسرائيلي يؤديان إلى ارتفاع معدلات التسرب بين الطلاب العرب الذين لا يقومون بمواصلة دراستهم أو لا يستطيعون ذلك (علي ودعاس، ٢٠١٨؛ Al-Hajj, 2003).

ج. طبيعة الثقافة العربية

تتميز ثقافة المجتمع العربي بالطابع الجماعي، والهرمية المفهومة ضمناً وأنه مجتمع أبوي ذكوري (Da'as, 2017)؛ (Ali & Da'as, 2016). حيث أن المجال العام ينتمي إلى الرجال ويسيطرون عليه بقبضة حديدية، في حين أن المجال

¹ http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/the_arab_poverty

الخاص تسيطر عليه للنساء نوعاً ما (Abu-Hussain, Tilchin, & 'Ali & Da'as, 2016; Abu-Hussain, 2015)؛ Essawi, 2015؛ علي ودعاس، ٢٠١٧؛ علي وغردوني (٢٠٠٩).

تؤثر البنية الاجتماعية والثقافية على تقدم المرأة في التعليم العالي، وهناك جوانب أخرى تحد منه مثل العنف ضد المرأة وشرف الأسرة والمعتقدات الدينية (تتغير مكانة المرأة تبعاً للمعتقدات ومدى الالتزام بها)، وتزداد العوائق التي تواجهها النساء من أسرهن وتتغير خاصة عندما تواجه المرأة ثقافات مختلفة مثل الثقافات الغربية الأخرى (السائدة في معاهد التعليم الإسرائيلية).

جهاز التربية والتعليم العربي تحت السيطرة

يتكون المجتمع الإسرائيلي من عدة مجتمعات ثانوية غير متجانسة وعلى الرغم من ذلك فإن جهاز التعليم فيها ما زال احادي الثقافة وليس متعدد الثقافات (Abu-Saad, 2006؛ Al-Haj, 2006).

منذ العام ١٩٤٨، جرت بلورة جهاز التعليم العربي في البلاد وصياغته للأقلية العربية الفلسطينية المتبقية، من خلال المعايير السياسية والامنية التي فرضها الحكم العسكري المفروض على هذه الاقلية حتى عام ١٩٦٦.

اثناء سلطة الحكم العسكري وحتى يومنا هذا استخدم ويستخدم النظام التعليمي كأداة لتهميش الفلسطينيين العرب ومن اجل فرض السيطرة عليهم من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. وفي مجال التعليم هنالك تمييز واضح ضد العرب الفلسطينيين في إسرائيل. وينبع التمييز من مشكلتين أساسيتين يعاني منهما التعليم العربي، وهما انعدام الإدارة الذاتية في مجال التعليم والتمييز الفاضح في تخصيص ميزانيات التعليم العربي. فجهاز التعليم العربي يفتقر إلى إدارة ذاتية مستقلة، والمبنى الإداري لهذا الجهاز يخضع منذ قيام الدولة وحتى اليوم لسيطرة كاملة من قبل الحكومة. حيث أن وزارة التربية والتعليم، وأحياناً جهاز المخابرات (الشاباك) يتحكمون في التعليم العربي في كل المجالات (كالبنية التحتية، ومستوى الخدمات، ومناهج التعليم، والبرامج، والتعيينات). أما المربون والإداريون العرب فلا يشاركون في عملية صنع القرار ورسم السياسة التربوية، وهذا بعكس جهازي التعليم الديني والديني المتشدد المنفصلين إدارياً وفيزيائياً عن جهاز التعليم الحكومي (حاج يحيى وأبو عيطة، ٢٠٠٧؛ حيدر، ١٩٩٧)

التعليم العالي حسب المعطيات: الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية

في العام الجامعي ٢٠١٥، كان هناك ٦٢ مؤسسة تعليم عالي في إسرائيل: ٩ جامعات بحثية، ٢٣ كلية أكاديمية، وكليتين بتمويل من لجنة التخطيط والميزانية، و٩ كليات خاصة، و١٩ كلية لتدريب المعلمين (مجلس التعليم العالي، لجنة التخطيط والميزانية، ٢٠١٦). ويبين الجدول ١ أن عدد طلاب السنة الأولى الذين يدرسون للقب الأول (البكالوريوس) في الجامعات قد ازداد مع مرور الوقت في المجتمع العربي من ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٧٪ في عام ٢٠١٦ - وذلك نتيجة لزيادة الوعي بقيمة التعليم العالي، ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالوسط اليهودي.

ويلاحظ أيضاً أن نسبة الطلبة العرب في الكليات الجامعية أعلى بقليل منها في الجامعات، حيث أن الكليات لا تفرض شروطاً كثيرة تحد من قبول الطلبة العرب، مثل شهادة البسيخومتري، ومع ذلك لا يزال عدد الطلاب اليهود المقبولين في ارتفاع كبير.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة، فإن نسبة الطلبة العرب في صفوف الطلبة الجامعيين في إسرائيل أقل من نصف نسبة السكان العرب لإجمالي لتعداد السكان، وأقل بكثير من نسبة الطلبة العرب من الفئات العمرية (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٥، الكنيس، ٢٠١١). علاوة على ذلك، هناك طلاب مسجلون ولكنهم لا يدرسون أو مسجلون ولكن تم فصلهم (Arar & Haj- Yehia, 2016؛ عرار ومصطفى، ٢٠١١).

جدول رقم (١): الطلاب في الجامعات، حسب الدرجة والفئة السكانية والدين ومكان الميلاد

المجموع				السنة الاولى للقب الاول				اللقب الاول				
2015/1	2014/1	2009/1	1999/2000	2015/1	2014/1	2009/1	1999/20	2015/1	2014/15	2009/1	1999/2000	
6	5	0		6	5	0	00	6		0	0	
129,82	132,06	123,96	112,987	23,557	23,882	23,121	22,010	78,610	80,840	75,271	74,194	المجموع
9	4	4										
87.0	87.4	89.6	93.0	84.3	83.5	86.4	90.7	84.5	85.0	87.2	91.4	يهود واخرون
84.4	84.7	86.7	91.1	81.6	80.5	83.1	88.3	81.7	82.0	83.8	89.3	منهم يهود
71.7	71.5	71.1	73.5	71.7	70.5	69.4	72.5	70.6	70.1	69.0	72.5	مواليد اسرائيل
12.7	13.2	15.6	17.6	9.9	10.0	13.7	15.8	11.1	11.9	14.8	16.8	مواليد الخارج
13.0	12.6	10.4	7.0	15.7	16.5	13.6	9.3	15.5	15.0	12.8	8.6	عرب
9.1	8.8	6.8	4.4	11.3	11.8	9.0	5.9	11.0	10.6	8.3	5.3	منهم مسلمون
2.4	2.4	2.2	1.8	2.6	2.8	2.5	2.2	2.7	2.7	2.6	2.2	مسيحيون
1.5	1.5	1.4	0.9	1.8	1.9	2.1	1.2	1.8	1.7	1.9	1.1	دروز

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٧

في الجدول ٢ يمكننا أن نرى الفجوة بين عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي والطلاب المتقدمين، مما يدل على أنه يتم فصل بعض الطلاب. في الواقع، يمكن للطلاب أن يسجل في مؤسسة ومن ثم لا ينتظم في الدراسة، ولكن يجب أن تأخذ إمكانية الفصل بعين الاعتبار (٨٤٩٧ مقارنة مع ٨٣٠٢ - في سنة ٢٠١٣ - ٢٠١٤).

جدول رقم (٢): عدد الطلبة العرب (أي المرشحين للقبول) في السنة الأولى لدراسة اللقب الأول (البكالوريوس) في الكليات الأكاديمية

تم رفضهم 2013-2014	تم قبولهم لكنهم لم يدرسوا 2013-2014	تم قبولهم ودرسوا 2013-2014	2012-2013	2009-2010	2008-2009	
8497	8302	26810	50658	44459	45188	التسجيلات (أرقام محددة)
5932	6637	26698	45482	38936	39565	المرشحين (أرقام محددة)
14.1	16.5	69.4	85.7	87.9	88.3	اليهود (النسب المئوية)
20.2	19.4	60.4	10.7	8.4	8.1	العرب (النسب المئوية)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٥

ويعرض الجدول ٣ النسب المئوية المقلقة للطلاب العرب في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. ١٤,١٪ فقط من الطلاب العرب قد التحقوا ببرامج البكالوريوس في الجامعات مقارنة مع ٨٣٪ من الطلاب اليهود (سنة ٢٠١٣ - ٢٠١٤).

جدول رقم (٣): نسبة طلبة الجامعات، الكليات وكلية التربية نسبة الى السكان

الجامعات 2004-2005	الجامعات 2009-2010	الجامعات 2012-2013	الجامعات 2013-2014	الكليات الأكاديمية 2013-2014	الكليات الأكاديمية للتربية 2013-2014	
159933	184851	196666	82519	86377	28922	اللقب الأول (أرقام محددة)
88.9	85.0	84.2	83.0	87.4	74.4	يهود (نسبة مئوية)
8.4	11.9	12.9	14.1	9.0	24.9	عرب (نسبة مئوية)
38855	47237	54465	39525	10550	4663	اللقب الثاني (أرقام محددة)
93.0	91.1	88.9	89.3	90.1	73.9	يهود
5.2	6.9	9.2	8.8	8.0	25.5	عرب
9315	10567	10655				اللقب الثالث (أرقام محددة)
94.3	93.6	92.6				يهود
3.4	4.0	4.9				عرب

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٥

يبرز الفرق بين العرب واليهود أيضا في اختيار التخصصات، فالعرب يدرسون بعض المواضيع أكثر من غيرها، مثل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مما يحد أيضا من قدرتهم على دخول سوق العمل (لمزيد من التفاصيل، انظر الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦).

أ. المحاضرون الأكاديميون

إن الوضع في التعليم العالي أكثر سوءاً عندما يأخذ المرء في الاعتبار الأكاديميين (المحاضرين) وأعضاء الهيئة الإدارية في الجامعات. ويبين الجدول ٤ نسبة أعضاء هيئة التدريس العرب في المؤسسات الإسرائيلية.

جدول رقم (٤): توزيع الكادر الأكاديمي (عرب ويهود) لكل مؤسسة أكاديمية بالأرقام والنسب المئوية

الكادر الأكاديمي			
المجموع	يهود	عرب	المؤسسة الأكاديمية
592 (100%)	569 (96.1%)	23 (3.9%)	جامعة حيفا
559 (100%)	552 (98.75%)	7 (1.25%)	التخنيون
937 (100%)	923 (98.5%)	14 (1.5%)	جامعة تل ابيب
662 (100%)	660 (99.7%)	2 (0.3%)	بار ايلان
825 (100%)	800 (97%)	25 (3%)	جامعة بن غوريون
1010 (100%)	1000 (99.1%)	10 (0.99%)	الجامعة العبرية
80 (100%)	79 (98.75%)	1 (1.25%)	الجامعة المفتوحة
4,665 (100%)	4,583 (98.25%)	82 (1.75%)	المجموع

ويظهر الجدول ٤ أن أعلى نسبة من أعضاء هيئة التدريس العرب كانت في جامعة حيفا وجامعة بن غوريون في الجنوب (٣٪ - ٣,٩٪)، وحتى في هذه الجامعات فإن نسبة المحاضرين العرب ليست مرتفعة. وبالمقابل، كانت أقل نسبة من أعضاء هيئة التدريس العرب في جامعة بار ايلان والجامعة العبرية (أقل من ١٪)، أما في الجامعات الأخرى فإن نسبة المحاضرين العرب منخفضة جدا أو هامشية (١٪ - ١,٥٪).

وفيما يتعلق بالعمداء ورؤساء ومديري الكليات والجامعات، تشير النتائج إلى أنه من بين ٦٧ عميدا جامعيًا في عام ٢٠١١، كان هناك أستاذ عربي واحد فقط (الأستاذ الدكتور ماجد الحاج، عميد البحث في جامعة حيفا) وقد غادر هذا المنصب منذ ذلك الحين. في عام ٢٠١٦، تم تعيين البروفيسور فيصل عزابزة عميدا لكلية العلوم الصحية في جامعة حيفا والبروفيسور ميخائيل كريني عميدا لكلية الحقوق في الجامعة العبرية (الجدول ٥).

جدول رقم (٥) توزيع العمداء حسب مؤسسة التعليم العالي (٢٠١٧)

عرب	يهود	عمداء الكليات حسب المؤسسة التعليمية
1	8	جامعة حيفا
0	17	التخنيون
0	11	جامعة تل ابيب
0	10	بار ايلان
0	8	جامعة بن غوريون
1	10	الجامعة العبرية
0	3	الجامعة المفتوحة
0	67	المجموع

وفي العقد الماضي، كانت هناك جهود على شكل تمويل/منح دراسية من قبل مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والميزانية أو مؤسسات القطاع الخاص من أجل استيعاب الأكاديميين العرب في معاهد التعليم العالي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات أدت إلى زيادة عدد الأكاديميين العرب في نظام التعليم العالي بشكل طفيف، إلا أن الوضع ما زال مقلقاً (علي ودعاس، ٢٠١٨). وباختصار، تظهر البيانات صورة محزنة لتمثيل السكان العرب في نظام التعليم العالي كطلاب ومدرسين وإداريين. ومن الجدير بالذكر أن هذا الوضع القائم للتعليم العالي للعرب في دولة إسرائيل يتسبب أيضاً في خسائر اقتصادية، وأدى إلى ظواهر جديدة مثل "أردنه- التوجه نحو الدراسة في الأردن" و "تدويل- التوجه نحو الدراسة في الخارج" و "فلسطين- التوجه نحو الدراسة في فلسطين".

وهي جزء من الرحلة المتعبة للتعليم العالي بين الطلبة العرب. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في نسبة الطلاب العرب الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية بعد إتمام متطلبات القبول بنجاح والتغلب على العقبات الأولية، إلا أن صعوبة القبول تفسر الزيادة في عدد الطلاب الذين يسعون للحصول على التعليم العالي في الخارج، مع أنه لا يزال أقل من عدد الخريجين الذين درسوا في إسرائيل (Arar & Mustafa, 2011). فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، أكمل ١٠,٦٪ من جميع الخريجين العرب تعليمهم العالي في مؤسسة أجنبية للتعليم العالي (بما في ذلك الفروع الجامعية خارج إسرائيل وخريجي معاهد التعليم العالي في الضفة الغربية وغزة). ومن ناحية أخرى، استكمل ٣٣,٢٪ دراستهم في الجامعات الإسرائيلية: ١٠,٨٪ منهم في الكليات الأكاديمية، و٤٥,٤٪ خريجي الكليات الأخرى في إسرائيل (خمايسة، ٢٠٠٩).

وهذه ليست ظاهرة هامشية، فهناك أكثر من ٥٤٠٠ طالب درسوا في الأردن مقارنة بما يقرب من ١١,٠٠٠ طالباً درسوا في إسرائيل (Arar & Haj-Yehia, 2016). الدراسة في الأردن محفوفة بالصعوبات، ومؤخراً ظهرت بعض المعارضة لهذا التوجه، ومن الحجج التي تساق في هذا السياق انخفاض مستوى التعليم في الأردن بالمقارنة مع إسرائيل، والصعوبات التي واجهت خريجي

الطب والصيدلة من الأردن في اجتياز امتحان المزاولة في إسرائيل قبل أن يتمكنوا من العمل (عرار وحاج يحيى، ٢٠٠٧). إن عدم وجود أي نوع من التخطيط أو السياسات الموجهة للتطوير الأكاديمي بين العرب في إسرائيل يثير الشكوك حول ما إذا كانت الدراسة في الأردن تعد حلاً دائماً. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أيضاً طلاب عرب يدرسون في الضفة الغربية، فمنذ عام ٢٠٠٧ سجل ما يقرب من ١٦٠ طالبا عربيا للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين - مناطق السلطة الفلسطينية (علي ودعاس، ٢٠١٨). وفي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الطلاب العرب الإسرائيليين الذين يدرسون في جنين حوالي ٣٠٠ طالب درسوا الطب والمهن الطبية التي لم يقبلوا لدراستها في الجامعات الإسرائيلية (Arar & Haj-Yehia, 2013).

الدراسة في الخارج ليست خالية من المشاكل. وكثير ما اشتكى الطلاب من الأقليات باستمرار من المزيد من المعاناة من التجارب السلبية في الحرم الجامعي. وعلى وجه الخصوص، فإنهم يواجهون المزيد من العداء والعنصرية والأفكار المسبقة والمزيد من الضغوط على "التمسك بالقولب النمطية" من المجموعات الأخرى (Ancis, Sedlacek, & Mohr, 2000). وعلى المستوى الاجتماعي، يشعر الطلاب المنحدرين من الأقليات بأنهم غرباء لأن المؤسسة الجامعية تضطهد ثقافتهم. ويلاحظون الفصل الثقافي في الحرم الجامعي والمنافسة العرقية الكامنة (Loo & Rolison, 1986؛ McClelland & Auster, 1990). فالأنشطة الثقافية في الحرم الجامعي تمثل ثقافة الغالبية وترعاها، بينما لا تحظى ثقافة الأقليات بأبي اهتمام. وقد أدى هذا الإحساس إلى مشاعر من الغضب والإحباط والعجز مما يعزز شعورهم بالاغتراب والغربة في الحرم الجامعي (Suen, 1983). تجاهل الأقلية يجعلها غير مرئية في الحياة اليومية في الحرم الجامعي (Vaccaro, 2014). وعلاوة على ذلك، ينظر الطلبة من أبناء الأقليات إلى مناخ الحرم الجامعي بسلبية أكثر من طلبة المجموعات المهيمنة (Ancis, Sedlacek, & Mohr, 2000؛ Rankin. & Reason, 2005؛ Harwood, Hunt, Mendenhall, & Lewis, 2012). من هنا فإن عواقب مناخ يتسم باستبعاد جماعات الأقليات في الجامعات وغربتها واغترابها هي: (١) تقلص الشعور بالانتماء؛ (٢) أضرار تلحق بالرفاه النفسي؛ (٣) تدني التحصيل الأكاديمي (٤) أضرار تمس بالنجاح الاجتماعي (Ancis, Sedlacek, & Mohr, 2000؛ Hurtado, Griffin., Vaccaro, 2014؛ Arellano & Cuellar, 2008). وعلاوة على ذلك، أفاد الباحثون بأن عواقب هذا المناخ تتعكس في معدل تسرب أبناء الأقليات من البيئة التي تتسم بهكذا تمييز، بسبب العلاقات العدائية والتمييزية، ونقص الدعم الأكاديمي والاجتماعي، وعدم الشعور بالانتماء (على سبيل المثال، Back, 2004).

وباختصار، فإن تطوير التعليم العالي في إسرائيل لم يعتبر الأقلية العربية كجزء من حركته نحو التغيير، سواء في التوسع في عمليات التعليم العالي وإمكانية الوصول إلى السكان المحيطين، أو عملية خصصتها أو استيعابها الداخلي (علي ودعاس، 2018).

فقد تأسست الأوساط الأكاديمية في إسرائيل على الروح اليهودية الصهيونية، التي لا تعتبر العرب جزءاً منها، وتبقى هامشية (على الرغم من أنها لم تستبعد كلياً). وقد تطور التعليم العالي بين العرب كنضال سياسي واجتماعي واقتصادي، مما يواكب التغيرات الاجتماعية والتعليمية التي حدثت في السنوات الأخيرة (Abu-Rabia-Queder & Arar, 2011).

إنشاء جامعة عربية في إسرائيل: التحديات والعقبات والإحتمالات

لقد كان لتهميش الطلبة العرب والتمييز ضدهم فيما يتعلق بسياسات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، أثر للتوجه نحو دول أخرى لتحقيق أحلامهم (علي ودعاس ٢٠١٨؛ Arar & Haj-Yehia, 2013, 2016). وبغض النظر عن السياسة التي تستثني الأفراد العرب المتعلمين من الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية وسوق العمل (علي ودعاس، ٢٠١٨)، يواجه الطلاب العرب أيضاً معوقات أساسية أخرى تنشأ عن الجمع بين السياسة المؤسساتية والخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع العربي، مع عدم وجود موارد لنظام التعليم العربي في إسرائيل في مرحلة ما قبل الجامعة.

الحلول المؤقتة لهذا الوضع هي: بناء برنامج استراتيجي موسع للطالب العربي من سن مبكرة حتى الصف الثاني عشر، لتزويد الطالب بمهارات التفكير العلمي والتفكير العالي المستوى، وحض السلطات المحلية للاستثمار في المدارس الثانوية. وفيما يتعلق

بالموارد المادية، يجب على الدولة تخصيص المزيد من المنح الدراسية والأموال للطلبة العرب، ولا سيما أولئك الذين يواجهون عقبات رئيسية أمام التعليم العالي، وزيادة عدد مراكز المعلومات، ولا سيما المراكز التي تدعم المراحل الأولى من دراسة الطلاب العرب. وأخيراً، أن تقود سياسة التمييز الإيجابي لهؤلاء الطلبة وخاصة أولئك القادمين من الأطراف أو المناطق البعيدة إلى الجامعات الإسرائيلية، من خلال تأمين الحد الأدنى من الأماكن والبرامج الإرشادية المناسبة.

وإلى جانب هذه الحلول المؤقتة، فإن هذه الورقة تدافع عن رؤيتنا المتمثلة في إنشاء "جامعة عربية" تخدم احتياجات المواطن العربي والطالب والمحاضر، وفي الواقع فأنها تخدم المجتمع ككل. وستحافظ هذه الجامعة على المعايير الأكاديمية الغربية مع مراعاة الثقافة واللغة والقيم العربية. وستكون هذه الجامعة مفتوحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من جميع الجنسيات والأديان، حيث يتحقق للطلاب العربي الشعور بالانتماء، دون أي مشاعر تمييز، وسيتم تكييفها مع ثقافة هذا الطالب واحتياجاته. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجامعة سوف تقلل من ظاهرة تسرب الطلاب العرب بسبب العقبات الاجتماعية، وسوف تحد من الشعور بالاغتراب بين الطلاب العرب، والتكيف القسري للثقافة الغربية التي تختلف عن تلك المتجذرة في المجتمع العربي (وهذه الأمور هي خاصة بالنسبة للطالبات الفلسطينيات اللواتي سيتعرضن للمرة الأولى لحرية الطالبات اليهوديات والاختلاط بين النساء والرجال)، وقد يؤثر العدد المتزايد من الطلاب العرب الذين يدرسون في الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية في المستقبل القريب، في تطوير التعليم العالي بين العرب في إسرائيل. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى سياسة جديدة لزيادة عدد العرب المتعلمين وتسهيل حياتهم. لم تكن هناك جامعة عربية في إسرائيل، وهناك العديد من العقبات التي تحول دون تأسيسها كما سنسلف لاحقاً. ولكن غالبية هذه العقبات ناتجة في معظمها عن السياسة الحكومية ففي إسرائيل مجلس التعليم العالي يخضع مباشرة لوزير التعليم. وسنعرض فيما يلي العقبات الرئيسية التي حالت دون انشاء جامعة عربية في اسرائيل.

إنشاء جامعة عربية في إسرائيل: الحواجز والعقبات

منذ التسعينيات، أضيفت العديد من الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي إلى نظام التعليم الوطني، ولكن لم يكن لدى إحدى هذه المؤسسات محاضرين يحاضرون باللغة العربية، ولم توجد جامعة عربية. وعلاوة على ذلك، فإن الصعوبات التي تواجه الطلاب العرب لم يتم الحد منها.

وكان إنشاء جامعة عربية وما زال مطلباً مهماً من القادة العرب في إسرائيل. وأظهرت إحدى الدراسات الاستقصائية أن ثلاثة أرباع السكان العرب يريدون جامعة عربية (سموحة، ٢٠٠١). أشار أبو الهيجا (٢٠٠٥) أن دولة إسرائيل، رغم كونها دولة تعددية، هي في الواقع دولة القومية الواحدة. مثلها مثل أي دولة أخرى، فإن دولة إسرائيل لا تتيح للقوميات الأخرى فرصة المشاركة في الهيمنة الاجتماعية، بل تحتفظ بالسيطرة والسلطة بيد اليهود فقط، مما يحول دون وجود مجتمع مدني تعددي حقيقي. وعندما تسيطر الدولة على مؤسسات التعليم، بما فيها مؤسسات التعليم العالي، فإنها تمنع المجتمع العربي بالفعل من التأثير على تخصيص الموارد الاجتماعية، مما يؤدي إلى إنشاء مؤسسات تعليمية وتربوية بديلة تحل محل تلك التي تخضع لسيطرة الدولة (أبو الهيجا، ٢٠٠٥).

وقد تم التعبير عن إنشاء جامعة عربية في إسرائيل كمطلب للمرة الأولى في نهاية السبعينيات، ولكن الرأي العام العربي لم يبد رأياً متجانساً لهذا المفهوم (علي ودعاس، 2018). وقد أكد السياسيون والأكاديميون والمسؤولون العموميون على المساهمة المتوقعة من الجامعة العربية في تعزيز وضع السكان العرب وتسهيل اندماجهم في دولة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، كان هناك من أعرب عن مخاوفه من أن هذا المشروع قد يعرقل تقدم (أو النهوض بمستوى) المواطنين العرب في إسرائيل وذلك بسبب العزلة (فرح، ١٩٩٧).

الانتداب البريطانية اقترحا آثاره العرب في تلك الأيام ". بعد بضعة عقود تم اخذ الفكرة بعين الاعتبار من قبل وزير التعليم السابق أمنون روبنشتاين (٢٠٠٨) وبعده، من قبل زيفولون هامر (الذي جمد مشروعه لإنشاء جامعة عربية)، يوسي سريد (الذي تبناه) وليمور ليفنات (التي استبعدته)، كل ذلك دون جدوى. وقد أثار رئيس بلدية الناصرة هذا الموضوع، حيث بذل جهدا حقيقيا وخاض محاولة فعلية لإنشاء الجامعة المذكورة (إلياز، ٢٠٠٨). وقد قال إلياز (٢٠٠٨) إن عدم إنشاء جامعة عربية في إسرائيل دليل على استمرار التمييز ضد المواطنين العرب الإسرائيليين في مجال التعليم كما هو الحال في المجالات الأخرى، وقال إن إنشاء مثل هذه الجامعة من شأنه أن يقلل من الفجوات ويعزز المساواة ليس فقط في مجال التعليم الأكاديمي، ولكن في مجالات أخرى أيضا، مثل: الأدب والمسرح، وغيرها.

وعلاوة على ذلك، طرحت مسألة إنشاء جامعة عربية في إسرائيل عدة مرات للمناقشة من قبل الكنيست بكامل هيئتها، من قبل أعضاء الكنيست العرب من مختلف الأحزاب السياسية. وقد أبدى أعضاء الكنيست عددا من الاقتراحات على جداول الأعمال وقدموها، مما أثار حججا قوية ضدهم من قبل أعضاء الكنيست اليهود، معظمهم من الأحزاب اليمينية. ورأى المبادرون أن هذه الجامعة هي مطلب شرعي للأقلية العربية وأنه لا يوجد سبب منطقي لمنعهم من إنشاء هكذا مؤسسة تعليمية، ناهيك عن حقيقة أن هذا المشروع من شأنه أن يزيد من إمكانية حصول العرب الإسرائيليين على التعليم العالي وبالتالي تعزيز مكانتهم واندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. ورأى المعارضون أن مشروع الجامعة العربية سيؤثر سلبا على الأقلية العربية ويساهم في عزلتها داخل المجتمع الإسرائيلي. حيث تقرر نقل هذه القضية لمناقشتها إلى لجنة التعليم في الكنيست. ومع ذلك، لا يوجد دليل في السجلات على إجراء مثل هذه المناقشة بشكل جدي. ولا يزال تأثير أعضاء الكنيست العرب ومشاركتهم في هذه القضية محدودا وهامشيا.

وظهرت الاعتراضات (وحتى المقاومة) من مجلس التعليم العالي أيضا. فقد أكد الوزير يوسي سريد في اجتماع لجنة المتابعة للتعليم العربي في عام ٢٠٠٠ اعتراض مجلس التعليم العالي على إنشاء كلية عربية حتى في الناصرة حيث قال: "اكتشفت الاعتراض في مجلس التعليم العالي على اقامة كلية عربية وطلبت تشكيل فريق من المهنيين، ومعظمهم من العرب، من أجل إنشاء كلية في الناصرة" (سريد، ٢٠٠٠).

ويتجلى دليل على هذا الوضع في رد ليمور ليفنات على نبيه أبو صالح مدير لجنة المتابعة في التعليم العربي الذي أثار القضية المقلقة المتمثلة في منح كلية يهودا والسامرة في أرييل مركز جامعة بدلا من بناء جامعة عربية وقد أرسل رسالته بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٥ إلى ليمور ليفنات وزيرة للتربية والثقافة السابق ورئيسة لمجلس التعليم العالي انذاك، وقال: "الكلية " يهودا والسامرة " مبنية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا يعني أن الحكومة تعمل على توسيع الاحتلال بدلا من تعزيز عملية "العيش المشترك" بين الشعبين اليهودي والعربي، وبالتالي فإن هذه الحكومة لا تنوي على الإطلاق اقامة جامعة عربية (وهو ما لم يذكر بتاتا ؛ فإن تكريس الاحتلال يفوق في الأهمية الحفاظ على الأقلية وتعزيزها " (أبو صالح، ٢٠٠٥)، كما تم تسليم نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء آنذاك، ارييل شارون. وجاء رد ليفنات، في ٢٩ مايو ٢٠٠٥، ليعكس رغبة الحكومة في الحفاظ على السيطرة وعدم الاهتمام بالأقلية العربية، وتقديمها، أو اندماجها في المجتمع الإسرائيلي. في رسالتها، أصرت ليفنات على الاعتراف بكلية يهودا والسامرة كجامعة، كون ذلك يخدم جميع الطلاب. بينما اعترضت ليفنات ذاتها بشدة على إنشاء جامعة عربية، وقالت إن هذا لن يحدث أبدا، مدعية أنها لن تسمح ببناء أي جامعة على قاعدة عرقية أو وطنية. ومع ذلك، قدمت ليفنات حلا: "إنشاء جامعة في كرمئيل، بحيث تنضوي تحت لوائها جميع الكليات في المنطقة، مثل تل حاي، الكلية الأكاديمية الجليل الغربي، كلية عيمق يزرايل وغيره. وستشكل هذه الجامعة استجابة لاحتياجات جميع السكان، اليهود والعرب معا ".

محاولات إنشاء جامعة عربية

على الرغم من كل العقبات، وخاصة الحكومية، في التعليم العالي، كانت هناك أربع محاولات لإنشاء جامعة عربية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤. وقد بدأت كل هذه المحاولات بأجواء من التشاؤم ولكن في النهاية، كانت هناك نتائج ملموسة.

١. **المحاولة الأولى:** لقد جرت المحاولة الأولى في شباط / فبراير ٢٠١٢، من خلال طلب قدمه فاروق عمرو من الطيرة وعدنان سعيد من اللقية في النقب إلى مجلس التعليم العالي لإنشاء جامعة عربية في كلية بيت بيرل. وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء مبنى حديث في بيت بيرل، يقدم دراسات أكاديمية باللغة العربية. وقال المبادران: "لقد حان الوقت للطلاب العرب ليكون لهم حرمهم حيث يشعرون كأنهم في منازلهم" وقد وعدا بأنه في السنة الأولى، سيكون هناك ٢٠٠٠ طالبا يدرسون بالفعل، ووفقا للخطة فان الجامعة ستقام في مبنى فارغ في بيت بيرل، وتكلف المرحلة الأولى ما يقدر ب ٤٢ مليون شيكل، وبالنهاية ستصل لأكثر من ١٠٠ مليون شيكل. وسيتم جمعها كمساهمات من المستثمرين، وقد وافق بعضهم بالفعل على تحويل التمويل اللازم، لا أحد يعرف ما حدث لهذا العرض ولماذا فشل، ولكن لم يتم تأسيس جامعة عربية في بيت بيرل.

٢. **المحاولة الثانية:** كانت المحاولة الثانية في نهاية العام نفسه في ديسمبر ٢٠١٢: "أول جامعة عربية في إسرائيل - في الناصرة". وساهم الملياردير الفلسطيني منيب المصري بمبلغ ٥ ملايين دولار للمشروع. وكان ذلك خلال فترة تولي جدعون ساعر منصب وزير التربية والتعليم. وفي مقابلة تلفزيونية، قال المصري: "هذا يوم تاريخي خاص، ويسرني أن أكون هنا في الناصرة، وأن أساهم في بناء هذه الجامعة، خاصة وأنه منذ قيام دولة إسرائيل والنكبة الفلسطينية، لم تنشأ جامعة عربية. ويسرني أن أساهم من أموالني لإنشاء هذه الجامعة التي تشكل علامة مستمرة لجميع الفلسطينيين في جميع الأماكن - في إسرائيل والعالم ومناطق السلطة الفلسطينية" إلا ان هذه المحاولة هي الأخرى قد أفضلت. والسبب الرئيس في افسالها يعود لتعننت وزير التربية والتعليم والحكومة التي رأت بإقامتها خطر أمني.

٣. **المحاولة الثالثة:** لقد جرت المحاولة الثالثة لاقامة جامعة عربية في اسرائيل في قرية عبلين في الجليل. وكانت هذه الجامعة لتكون فرع من جامعة انديانابوليس في الولايات المتحدة. وبحسب العميد الدكتور رائد المعلم الذي كان رئيسا لفريق تأسيسها، "عندما بدأنا قبل بضع سنوات، توجهنا إلى كل جامعة من الجامعات العاملة في إسرائيل، وبعضها له فروع في أماكن مختلفة في إسرائيل - وطلبنا موافقتهم على العمل كفرع لهم. الا انهم رفضوا، فكان علينا أن نسعى لتحقيق ذلك بالتعاون مع جامعات خارجية. وكان اختيارنا جامعة "انديانابوليس" بسبب العدد الكبير من الطلاب الأجانب بها، ولأن لها فروع خارج الولايات المتحدة، في اليونان وقبرص". وذكر التقرير أيضا أنه تم تسجيل ٨٠ طالبا في ذلك العام في الجامعة بناء عليه لن يكن هناك سوى ثلاثة مجالات للدراسة: علوم الحاسوب، جودة البيئة والاتصالات. في المرحلة الأولى، سوف يخصص للجامعة منح درجة البكالوريوس في هذه المهن. وسيتم الاعتراف بالشهادة في إسرائيل والولايات المتحدة، وستكون الدراسات باللغة الإنجليزية (وليس العربية). وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لهذا التقرير، كان ربع المحاضرين يهود.

وقد وصف المطران شقور (في حفل الافتتاح) الجامعة بأنها "الجامعة العربية الإسرائيلية" التي ستكون مفتوحة لجميع الطلاب العرب واليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز. كما شكر شقور مجلس التعليم العالي على تعاونهم وانجاح انشاء هذه الجامعة (٢٠٠٣). لم يكن هذا في الواقع جامعة ولكن فرع، ولم يدم: لم يعد موجودا اليوم.

٤. **المحاولة الرابعة:** وكانت المحاولة التالية هي الجامعة العربية الأولى التي ستنشأ في سخنين. وذكرت وزارة المالية أنها تدرس الموضوع فقط". وزار وزير المالية السابق يائير لايبيد، ووزير العلوم والتكنولوجيا والفضاء السابق ايضا، يعقوب بييري، سخنين خلال تلك الفترة لدراسة هذه الخطوة. وخلال زيارة لايبيد وبييري (٢٠١٤)، عقدا اجتماعا مع ٣٠ رئيس سلطة محلية عربية لتعزيز خطة شاملة لزيادة إدماج المواطنين العرب في سوق العمل. وكان الهدف من تلك الزيارة هو الترويج لخطة تهدف لزيادة مشاركة العرب في سوق العمل الإسرائيلي مع إنتاج بنية تحتية تعليمية وثقافية واجتماعية لتسهيل هذه القضية. واستعرض رؤساء البلديات التحديات الرئيسية التي يواجهونها والموارد المطلوبة لإحداث تغيير كبير. وأعلن الوزراء للمشاركين أنهم يعترفون، بالتعاون مع وزارتهما، اتخاذ خطوات في مجال السياسة العامة تهدف إلى تشجيع التميز بين العرب، وتطوير القيادة المحلية، وتعزيز المشاريع التجارية بين النساء العربيات. وقال لايبيد: " وهذا اللقاء الثاني وهو جزء من عملية طويلة بدأناها في وزارة المالية وان دورنا كحكومة ووزارة مالية هو رعاية جميع المواطنين في إسرائيل، وقد جننا للعمل والتوصل إلى عمق المشكلة الأساسية. لا نتوقفوا عن الرغبة في تحقيق المساواة، يجب أن نسعى إلى أن نكون أفضل وليكن مستقبل أفضل لأطفالنا".

٥. **المحاولة الخامسة والاختيرة:** وكانت آخر محاولة لإنشاء جامعة عربية على شكل "نداء" من مجلس التعليم العالي لإنشاء معهد أكاديمي في المنطقة العربية، وفي ٤ يناير ٢٠١٦، تم نشر هذا النداء بهدف "إطلاق معهد أكاديمي عربي في الشمال"، وذلك بسبب البيانات المثيرة للقلق حول الطلاب العرب في التعليم العالي، وبسبب الاختلال بين النسب المئوية للطلبة العرب واليهود، لذلك كان الغرض من هذا "النداء" هو ضمان إمكانية الوصول إلى التعليم العالي لجميع السكان العرب في إسرائيل، من جميع أنحاء البلاد.

وكتبت الأستاذة يافا زيلبرشتين (٢٠١٦)، رئيس لجنة التخطيط والتمويل: "رؤيتنا هي بناء مؤسسة أكاديمية بأعلى مستويات الجودة، سواء في الجانب الأكاديمي أو الجانب الإداري في إحدى التجمعات السكنية العربية. وسيعطي المعهد صوتاً للتعبير عن الاختلافات الواسعة القائمة بين السكان العرب وسيعبر عنها وسيكون مفتوحاً لجميع السكان الإسرائيليين".

وفي الآونة الأخيرة، استجابت الكليات والجامعات العربية التي تضم مستثمرين عرباً ويهوداً، وبالتعاون مع بلدية الناصرة، إلى هذا النداء الذي يحول دون أن يصبح أول حرم عربي مدرج في الميزانية في مدينة عربية. قدم مجلس التعليم العالي في النداء المعايير والشروط التالية: (١) سيتم تقديم العرض أو الاقتراح من قبل معهد للتعليم العالي يحظى باعتراف دائم من مجلس التعليم العالي، ويخصص له ميزانية من قبل الدولة. (٢) المبنى الأكاديمي سيكون في تجمع سكاني عربي في الشمال. (٣) وضع الأرض: مطلوب عقد إيجار لمدة ٢٠ سنة على الأقل؛ (٤) الملائمة المالية: سيطلب من المعهد إثبات الاقتدار المالي، رصد الميزانية، تقرير عن التجاوزات الحالية والمتراكمة وتقارير مالية خاضعة للرقابة من السنوات الثلاث الماضية.

كما قدمت لجنة التخطيط والتمويل المعايير التي يجب مراعاتها عند تقييم الطلبات واختيار الفائز: (١) تكوين القيادة الأكاديمية للمؤسسة / المؤسسة المقترحة؛ (٢) وضع ومستوى أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية العليا الذين سيعملون بالكيان الأكاديمي المقترح؛ (٣) إمكانية الوصول إلى الكيان الأكاديمي المقدم من قبل السكان العرب في المنطقة؛ (٤) نطاق البنية التحتية القائمة المتاحة لإطلاق الكيان الأكاديمي المقترح؛ (٥) الخصائص والموارد المدرجة لغرض إقامة هذا الكيان الأكاديمي المقترح؛ (٦) خطط إستراتيجية لتطوير المناهج الدراسية مع إمكانية توظيف الخريجين وهذا من شأنه أن يزيد من اندماجهم في سوق العمل وأن تستند إلى احتياجات السكان في المنطقة؛ (٧) سيتم إعطاء أولوية خاصة لما يلي: إنشاء بنية تحتية مادية وأكاديمية قائمة في الميزانية في تجمع سكاني عربي في الشمال، وتمثيل الموارد الموجودة لهذا النشاط مع مرور الوقت (٢٠١٦). حتى يومنا هذا (أيار ٢٠١٨) لا يوجد قرار على من ترسو المناقصة. ومن اتصالاتنا مع الجهات المختصة فهنا ان المناقصة قد تم تجميدها الى اجل غير مسمى.

تلخيص:

تسعى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل جاهدة من أجل تأسيس جامعة خاصة بها، بحيث تكون جامعة عربية بحثية يحاضر بها بشكل رئيسي محاضرون عرب، ويكون لها حرمة الجامعي الذي يشعر الطلاب العرب بأنهم ينتمون إليه. ويرى المواطنون العرب في إقامة مثل هذه المؤسسة أنها جزء لا يتجزأ من الحقوق الجماعية التي يمنحها القانون الدولي للأقليات الاثنية- القومية. ويستشهد المواطنون العرب في محاورتهم ومقارعتهم للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل بشأن حقهم الجماعي بالتعليم العالي بأقليات عرقية واثنية في العالم الغربي. فلم يكتفي الامريكيون على سبيل المثال باقامة جامعات متعددة للأقليات الاثنية وخاصة السوداء بل راحت لأبعد من ذلك، فتضع بعض الجامعات العرق عاملاً في اختيار الطلاب المتقدمين لضمان التعددية في فصولها الدراسية. وفي هذه الحالة، قد يتم قبول طلاب من أقليات عرقية في جامعات كبرى حتى لو كانوا متساوين في المعدل مع نظرائهم من أعراق أخرى. في كثير من الحالات، يقبل هؤلاء حتى وإن كانت درجاتهم العلمية أقل من متوسط درجات من يتم قبولهم من دون النظر إلى العرق.

ويعبر العرب-الفلسطينيون في إسرائيل في إقامة جامعة لهم عن الرغبة في إيجاد بديل للهيمنة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية على مؤسسات التعليم في الدولة، وتشكل وسيلة لتعزيز مكانتهم ورغبة في الحفاظ على الهوية العربية والوجود والثقافة

(أبو الهيجاء، ٢٠٠٥). وحتى حقيقة أن حياة هؤلاء العرب مبنية على أجواء من الصراع، وأن هذا الصراع يؤثر على التعليم العالي بسبب عدم المساواة في الفرص والموارد الاقتصادية والثقافية، فإنه يخلق توترا بين مكونات نظام التعليم العام (Al-Haj, 2012)، مثل الجامعات. وعلى الرغم من الخلافات العميقة بين العرب واليهود في إسرائيل، والتي يمكن أن تحد من تقدم العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل في العديد من جوانب الحياة، فإننا نعتقد أن مثل هذه الجامعة، التي تضم كادرا اداريا وأكاديميا من المواطنين العرب المؤهلين، ستوفر مكانا للأكاديميين العرب المؤهلين الذين يعانون من تمييز في الجامعات الإسرائيلية وعدم معاملتهم اسوة بأقرانهم اليهود ومن المؤكد أن هذه الجامعة ستشكل وسيلة لتقليل التوتر المستمر بين العرب واليهود الذين يعيشون معا في دولة إسرائيل، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالمساواة التامة.

إن مطلب انشاء جامعة عربية بحثية مهم جدا ولا مفر منه لدى الأقلية العربية، ولجنة متابعة التعليم العربي وأعضاء الكنيست العرب، ويعكس موقف القائمة المشتركة في الكنيست. ومن الجدير هنا الإشارة الى أن رؤيتنا ليست تعزيز الفصل بين الشعبين، بل الوصول إلى التكيف الثقافي من أجل إيجاد مزيدا من الانسجام، على أن تلبى هذه الجامعة المعايير المطبقة على مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

في الواقع، الهدف من هذه الجامعة هو زيادة التكامل الاجتماعي. فالأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل، ولا سيما الطبقة الوسطى التي تحد المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية من انخراطها بها. فأولئك الذين يحصلون على الدرجة الجامعية الأولى عادة هم أبناء الطبقة الوسطى، وينبغي أن تتاح لهم الفرصة لتطوير ذاتهم؛ ولذلك يجب أن يدرسوا المهن التي تمس حياتهم وفي مؤسسات تعليمية ذات علاقة بحياتهم (أي جامعة عربية). وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الجامعة حلا ثقافيا، لا سيما للنساء، بسبب العقبات الاجتماعية التي تعيق تطورهن الفكري والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم هذه الجامعة في "توجيه التدريب" للمجتمع العربي، أي تدريب أعضاء هيئة التدريس كي يصبحوا باحثين؛ فإن أفراد من المجتمع العربي لديهم فهم أفضل للبيئة المحيطة، مما يلغي الحاجة إلى جلب المزيد من الأشخاص من المجتمعات الأخرى للعمل في المجتمع العربي، وبشكل أكثر تحديد من الأكاديميين الإسرائيليين. على سبيل المثال، ما ينقله المتعلمون في المؤسسات الإسرائيلية إلى المجتمع العربي ثقافة الغرب وهي ثقافة غير مناسبة للمدارس العربية. لذلك، هناك حاجة إلى موظفين عرب لأعداد كادر عربي من شأنه أن يمنح المواد العربية والكتب المدرسية والمحتويات للمجتمع العربي. وعلاوة على ذلك، يمكن لهؤلاء الموظفين أن يكونوا جسرا بين المعاهد في إسرائيل والعالم العربي. وستكون هذه الجامعة متنوعة ثقافيا، حيث ستكون مفتوحة لجميع السكان والمحاضرين وأعضاء هيئة التدريس، ومن ثم فإنها ستسهم في تطوير المجتمع العربي والمجتمع الإسرائيلي على السواء.

نحن ندرك ونرحب باقتراح مجلس التعليم العالي. ومع ذلك، فإن نظرة متعمقة لاقتراح مجلس التعليم العالي تكشف عن غموض في العديد من الجوانب: هل هذا الاقتراح يدعو إلى جامعة بحثية أو مجرد كلية إقليمية أخرى؟ ما هي درجة استقلالية هذه الجامعة، وهل ستتدخل السلطات الحكومية في عملية إنشاء هذه الجامعة؟ هل سيتفاوض مجلس التعليم العالي مع قادة الوسط العربي ومؤسساتهم الممثلة مثل لجنة المتابعة للتعليم العربي والمجلس التربوي للتعليم العربي؟ هل تم البحث عن المهن الأكثر استصوابا للدراسة، ولغة التدريس ودرجة التعددية للجامعة؟ هل هناك منطقة جغرافية مناسبة يمكن الوصول إليها من قبل معظم السكان العرب ومن مناطق مختلفة وهل هناك منطقة في المدن العربية الكبيرة مناسبة لإقامة جامعة عربية؟ هل ستحظى هذه الجامعة بثقة الطلاب العرب، وهل سيفضلونها على الجامعات الأخرى؟ هل توفر حلا مناسباً لجميع الطلاب؟ هل سيكون هناك تمثيل مناسب للمحاضرين العرب؟

بالإضافة إلى ذلك، ندرك أن إنشاء جامعة عربية يطرح العديد من التحديات، والسؤال هو ما إذا كان مجلس التعليم العالي قادرا على الاستجابة لجميع هذه الاحتياجات في بلد يحاول الحفاظ على هويته اليهودية ومصالح الأغلبية اليهودية. وهكذا، على سبيل المثال، هل سيؤكد تعريف هذه الجامعة على الجنسية العربية، أي "الجامعة العربية"، في بلد يخضع للسيطرة اليهودية فقط، وما هي رؤية هذه الجامعة، والقيم التي ستقود ذلك؟ هل سياستها هي تشجيع الثقافة العربية أو عرقلة ذلك؟ هل ستعزل هذه الجامعة العرب أو تشجع على مناخ متعدد الثقافات؟ هل يمكن لجميع الكيانات التي تقدم الطلبات أن تستوفي شروط مجلس التعليم العالي؟

نريد أن نؤمن بأنه على الرغم من الإعلانات والإنكار والمحاولات والإخفاقات والعقبات والمعضلات والتحديات، فإنه لا بد من أن نرى محاولة جادة وأساسية لإنشاء جامعة عربية كضرورة ملحة للعرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو الهيجاء، ي. (٢٠٠٥). لماذا لا توجد جامعة عربية في إسرائيل؟ في: غور-زئيف، أ. (محرر). نهاية الأكاديمية في إسرائيل؟ حيفا، الصفحات ٣٠٣-٣٠٤.
٢. أبو سعد، أ.، هورويتز، ت.، وأبو-سعد، أ. (٢٠٠٧). نسج التقاليد والحداثة: النساء العربيات البدويات في التعليم العالي. بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب.
٣. أبو عصب، خ. (٢٠٠٧). معضلات الأقلية القومية في التعليم العربي في إسرائيل. معهد فلورشمير للدراسات السياسية (باللغة العبرية).
٤. أبو عصب، خ. وأفيشاي، ل. (٢٠٠٧) (إد). توصيات لتحسين نظام التعليم العربي في إسرائيل. معهد فان لير القدس.
٥. الكنيست (٢٠١١). متوفر على الموقع: <http://main.knesset.gov>.
٦. المكتب المركزي للإحصاء (٢٠١٥، ٢٠١٦). متوفر على الموقع: http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonhnew_site.htm
٧. إلياز، ي. (٢٠٠٨). الجامعة العربية المطلوبة. هآرتس، يناير.
٨. حاج يحيى، ق. وأبو عيطة، م. (٢٠٠٧). دراسات وبحوث في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. مركز دراسات الأدب العربي — بيت بيرل. كفر قرع: دار الهدى.
٩. حيدر، ع. (١٩٩٧). الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
١٠. خميسة، ر. (٢٠٠٩). المجتمع العربي في إسرائيل: السكان والمجتمع والاقتصاد. رعنانا.
١١. سموحة، س. (٢٠٠١). العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، في: إفرام يائير وزيف شيفيت (المحرران)، الميول في المجتمع الإسرائيلي، رعنانا: الجامعة المفتوحة، ص ٢٣١-٢٦٣.
١٢. عدالة. (٢٠١١). تقرير عدم المساواة: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل - عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. آذار ٢٠١١.
١٣. علاونة، ف. (٢٠١٦). الحق في التعليم في ضوء المواثيق الدولية. رام الله: دنيا الوطن.
١٤. علي، ن. وغوردوني، ج. (٢٠٠٩). المرأة العربية في السياسة الإسرائيلية. في: ف.، عزازة، ر.، لازاروفيتش، خ.، أبو بكر، وأ.، غانين (محرران)، المرأة العربية في إسرائيل الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية (ص ٩١-١١٤). تل أبيب: راموت برس. (باللغة العبرية).
١٥. علي، ن. (١٩٩٨). الحركة الإسلامية في إسرائيل: الأيديولوجيا والأهداف والخصائص الفريدة. حيفا، جامعة حيفا.
١٦. علي، ن. ودعاس، ر. (٢٠١٨). التعليم العالي بين الأقلية العربية في إسرائيل: التمثيل ورسم الخرائط والحوادث والتحديات. تل أبيب، رسلنج (باللغة العبرية).
١٧. علي، ن. (٢٠١٣). تمثيل المواطنين العرب في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل. سيكوي: القدس - حيفا.
١٨. غرة، ر. (٢٠١٣). المجتمع العربي في إسرائيل (٦): السكان والمجتمع والاقتصاد (بالعبرية). القدس، إسرائيل: معهد فان لير في القدس، دار نشر هاكيبوتس همؤحاد.
١٩. فرح، ج. (١٩٩٧). جامعة عربية للتعليم والبحث والخبرة والواقعية. ورقة سلوك: جمعية التوجيه التربوي للطالب العربي، حيفا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Abu-Hussain, J. (2015). Professional Socialization in Teaching-Training Colleges in the Arab Education System in Israel. *American Journal of Educational Research*, 3(11), 1469-1475.
- [2] Abu-Hussain, J., Tilchin, O., & Essawi, M. (2015). A Teacher Accountability Model for Overcoming Self-Exclusion of Pupils. *International Education Studies*, 8(9), 58.
- [3] Abu-Rabia-Queder, S. & Arar, K. (2011). Gender and higher education in different national spaces: Female Palestinian students attending Israeli and Jordanian universities. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, 41(3), 356.
- [4] Abu-Saad, I. (2006). State-Controlled Education and Identity Formation among the Palestinian Arab Minority in Israel, *American Behavioral Scientist*, 49 (8), 1085-1100.
- [5] Abu-Saad, I. (2015). Access to higher education and its socio-economic impact among Bedouin Arabs in Southern Israel. *International Journal of Educational Research*. available at: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0883035515000580>
- [6] Al-Haj, M. (2003). Higher education among the Arabs in Israel: Formal policy between empowerment and control. *Higher Education Policy*, 16(3), 351-368.
- [7] Al-Haj, M. (2012). Education, empowerment, and control: The case of the Arabs in Israel. Suny Press.
- [8] 'Ali, N. (2004). Political Islam in an Ethnic Jewish State. Its Historical Evolution and Contemporary Challenge. *Holy Land Studies Journal* 69-92, Twickenhem Edinburg University Press
- [9] 'Ali, N. & Da'as ,R. (2016). Arab Women in Israeli Politics: Aspirations for Fundamental Equality or Preservation of Gender Inequality?. *Cultural and Religious Studies*, 4(2), 67-86.
- [10] Ancis, J. R., Sedlacek, W. E., & Mohr, J. J. (2000). Student perceptions of campus cultural climate by race. *Journal of Counseling and Development*, 78, 180-185.
- [11] Arar, K., & Haj-Yehia, K. (2013). Higher education abroad: Palestinian students from Israel studying in Jordanian universities. *Journal of Applied Research in Higher Education*, 5(1), 95-112.
- [12] Arar, K., & Haj-Yehia, K. (2016). Higher Education and the Palestinian Arab Minority in Israel. New York: Palgrave Publication .
- [13] Arar, K., & Mustafa, M. (2011). Access to higher education for Palestinians in Israel. *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*, 4(3), 207-228.
- [14] Back, L. (2004). Ivory Towers? The Academy and Racism, Institutional racism in higher education, 1-6.
- [15] Boliver, V. (2017). Misplaced optimism: how higher education reproduces rather than reduces social inequality. *British Journal of Sociology of Education*, 38(3), 423-432.
- [16] Canton, E. (2002). Higher education reform: Getting the incentives right. Hauge, The Netherlands: CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis.
- [17] Canton, E. (2003). Private contributions and accessibility of higher education: Experiences from Australia and the Netherlands. Hauge: CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis <http://www.cerc.gouv.fr/meetings/seminairenovembre2002/canton.PDF>

- [18] Connor, H. (2002). A good job, a better paid job, and a better choice of job: The economic benefits of higher education from an individual perspective. *Journal of Adult and Continuing Education*, 8(1), 5–13.
- [19] Connor, H., & Dewson, S. (2001). Social class and HE: Issues affecting decisions on participation by low social class groups. In DfES research report 267. Department for Education and Skills.
- [20] Connor, H., Tyers, C., Modood, T., & Hillage, J. (2004). Why the difference? A closer look at higher education minority ethnic students and graduates In DfES research report 552. Department for Education and Skills
<https://www.education.gov.uk/publications/eOrderingDownload/RR552.pdf>.
- [21] Da'as, R. (2017). School principals' leadership skills: measurement equivalence across cultures. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, 47(2), 207-222.
- [22] Harwood, S. A., Hunt, M. B., Mendenhall, R., & Lewis, J. A. (2012). Racial microaggressions in the residence halls: Experiences of students of color at a predominantly White university. *Journal of Diversity in Higher Education*, 5(3), 159.
- [23] Hasson, S. (2006). Barriers to Development and Equality between Arabs and Jews in Israel: A Proposal for a Framework of Thought. In S. Hasson & M. Karayanni (Eds.), *Barriers to Equality: The Arabs in Israel*. Jerusalem, IL: The Floersheimer Institute for Policy Studies.
- [24] Hurtado, S., Griffin, K. A., Arellano, L., & Cuellar, M. (2008). Assessing the value of climate assessments: Progress and future directions. *Journal of Diversity in Higher Education*, 1(4), 204-221.
- [25] Levy, D. (2015). Private higher education: Patterns and trends. *International higher education*, (50).
- [26] Loo, C. M., & Rolison, G. (1986). Alienation of ethnic minority students at a predominantly White university. *The Journal of Higher Education*, 58-77.
- [27] Marginson, S. (2008). Global field and global imagining: Bourdieu and worldwide higher education. *British Journal of Sociology of Education*, 29(3), 303-315.
- [28] McClelland, K. E., & Auster, C. J. (1990). Public platitudes and hidden tensions: Racial climates at predominantly White liberal arts colleges. *The Journal of Higher Education*, 607-642.
- [29] Rankin, S. R., & Reason, R. D. (2005). Differing perceptions: How students of color and White students perceive campus climate for underrepresented groups. *Journal of College Student Development*, 46(1), 43-61.
- [30] Shapira, T., Arar, K., & Azaiza, F. (2011). 'They didn't consider me and no-one even took me into account': Female school principals in the Arab education system in Israel. *Educational Management Administration & Leadership*, 39(1), 25-43.
- [31] Suen, H. K. (1983). Alienation and attrition of Black college students on a predominantly White campus. *Journal of College Student Personnel*, 24(2), 117-121.
- [32] Thompson, R., & Simmons, R. (2013). Social mobility and post-compulsory education: revisiting Boudon's model of social opportunity. *British Journal of Sociology of Education*, 34(5-6), 744-765.
- [33] Vaccaro, A. (2014). Campus Climate for Diversity: Current Realities and Suggestions for the Future. *Texas Education Review*, 2(1), 129-137.

Education as a Collective Right: Arab University in Israel – Challenges, Obstacles and Possibilities

Dr. Nohad Ali

Senior Lecturer and Senior Researcher at Western Galilee College and the University of Haifa
NohadAli@univ.haifa.ac.il

Dr. Rima'a Da'as

Lecturer and researcher in education at Al- Qasemi College of education
rimaajd@gmail.com

Abstract:

The idea of establishing an Arab university in Israel is much debated, particularly within Arab society, Jewish society, and at Israeli institutions where it has met with a great deal of opposition. The vast majority of the Arab public consider establishing an Arab university to be an opportunity to serve the Arab citizens of Israel and reinforce their status, while protecting their identity, culture and existence. We also observe a wide consensus among the social elite who study at Israeli academies concerning the existence of an Arab university as one of the most essential collective rights of the Palestinians in Israel. Those who advocate establishing an Arab research university consider it to be a response to the marginalization and national- and cultural-exclusion policies suffered by Arab students in the academic sphere, while detractors suggest that establishing such a university will hinder the graduates' integration into the Israeli labor market on the one hand, and will increase marginalization and encourage Arab extremism and hostility toward the Israeli state on the other.

This research paper discusses the vision of establishing an Arab university: the barriers and obstacles, the inequality in academic rights, and the way in which this dream can be fulfilled. This paper also deals with three phenomena: “Jordanization” and “Palestinization” of higher education, namely, studying in Jordan and in Palestine, respectively, and globalization of higher education, i.e., studying in Western and other countries. The study presents the most recent data on higher education among Arab Palestinians in Israel.

Keywords: Arab university, Arab culture structure, national ethnic minority, national racism, marginalization, Israeli political structure.
